وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية العلوم الإسلامية

مُحَاضَرات
في عِلْم المَنْطِق

إعداد

الأستاذ المساعد الدكتور

محمد سلمان داود

التدريسي في كلية العلوم الإسلامية / جامعة الأنبار

فهرس الموضوعات	
الموضـــوع	الصفحة

تمهيد: لمحة تاريخية عن علم المنطق	٢
المبحث الأول: حكم الاشتغال بعلم المنطق وتعريفه وموضوعه وفائدته	٣-٥
المبحث الثاني: أنواع العلم الحادث: **أولاً: التصور، ثانياً: التصديق، ثالثاً: النظر**	٦-٧
المبحث الثالث: الدلالة وأقسامها	٨-٩
المبحث الرابع: الألفاظ	١٠-١٣
أولاً: المفرد وأقسامه	١٠
ثانياً: المركب وأقسامه	١١
ثالثاً: أقسام الاسم باعتبار اتحاد معناه وتعدده	١٢
رابعاً: أقسام الاسم باعتبار مفهومه	١٣
المبحث الخامس: مبادئ التصورات	١٤-١٧
أولاً: الكُلِّيّات الخمس	١٤-١٥
ثانياً: المقولات العشر، ثالثاً: بيان الكل والكلية والجزء والجزئية	١٦-١٧
المبحث السادس: مقاصد التصورات (المعرّفات وشروطها)	١٨-١٩
أولاً: معنى المعرِّف وأقسامه	١٨
ثانياً: شروط التعريف	١٩
المبحث السابع: مبادئ التصديقات (القضايا وأحكامها)	٢٠-٢٦
أولاً: تعريف القضية وأقسامها	٢٠
القسم الأول: القضية الحملية	٢١-٢٢
القسم الثاني: القضية الشرطية	٢٣-٢٤
ثانياً: التناقض، ثالثاً: العكس المستوي	٢٥-٢٦
المبحث الثامن: مقاصد التصديقات (القياس ولواحقه)	٢٧-٤٠
أولاً: القياس وأقسامه	٢٧-٢٨
القسم الأول من أقسام القياس: القياس الاقتراني	٢٨-٣٤
النوع الأول من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الحملي	٢٨-٣٣
النوع الثاني من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الشرطي	٣٤
القسم الثاني من أقسام القياس: القياس الاستثنائي:	٣٥
ثانياً: لواحق القياس: الاستقراء، التمثيل	٣٦-٣٧
ثالثاً: أقسام الدليل باعتبار مادته: برهاني، جدلي، خطابي، شعري، سفسطي	٣٨-٤٠

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

تمهيد
لمحة تاريخية عن علم المنطق

الحمد لله المنعم على الإنسان بالعقل والتفكير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي إلى الطريق الواضح المنير، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فمنذ أن كان الإنسان على ظهر هذه البسيطة شرع يفكر ويناقش ويعترض ويستدل بمقتضى فطرته التي فطره الله عليها، ولم يكن لديه آنذاك قانون فكري مسجل يتحاكم إليه إذا دخل مع غيره في حلبة المناقشة في امر ما لاسيما أنَّ الناس بمقتضى فطرتهم الاجتماعية لابُدَّ لهم من مناقشة وإبداء الآراء والبراهين على صحة ما يذهبون إليه.

وكان لفلاسفة اليونان السبق في وضع علم المنطق وقوانينه، ويرجه سبب ظهوره عندهم إلى بروز جماعة من السفسطائيين يلونون الحقائق، ولا يُقرّون بوجود مبادئ يقينية ثابتة، فانبرى لمعارضتهم ما يُسمَّون بالحكماء، مثل: سقراط، ثمَّ جاء بعده أفلاطون، ومن بعدهم جاء أرسطو طاليس، ورأى أنَّ الناس لديهم هذا القانون الذي يضبط الأفكار، وينظم طرق البحث والتفكير، فاعتزل الناس مدة وعكف على استخراج هذا القانون الذي تعصم مراعاته الفكر عن الخطأ، وسُمِّيت هذه القواعد التي توصل إليها بـ(علم المنطق)، أي: طريق التفكير.

ولمَّا آل الأمر إلى علماء المسلمين في العصر العباسي، الذي تُرجمت فيه الكثير من كتب اليونان، درسوا هذه القواعد ومحصُّوها وهذَّبوها، وأضافوا إليها، وبرهنوا على صحة الصحيح منها، وما زال العلماء منذ ذلك العصر يؤلفون في هذا العلم، فمِنْ مطوِّل، ومِنْ مختصر، ومِنْهم المبسط، ومِنْهم المُعقّد، ومنهم النَّاظم، ومنهم الناثر.

ولقد بلغ اهتمام علماء المسلمين بهذا العلم أن أدخلوه إلى العلوم الإسلامية، من: عقيدة، ونحو، والفقه وأصوله، وغير ذلك.

ومن أبرز الأعلام الذين برعوا في هذا العلم: الكندي (ت٢٥٦هـ)، والفارابي (ت ٣٣٩هـ)، وابن سينا (ت٤٢٧هـ)، والغزالي (ت٥٠٥هـ).

المبحث الأول
حكم الاشتغال بعلم المنطق وتعريفه وموضوعه وفائدته

أولاً: الخلاف بين العلماء في مشروعية الاشتغال بعلم المنطق:

إنَّ الخلاف في جواز الاشتغال بعلم المنطق إنَّما هو بالنسبة لما خالطه من كلام الفلاسفة وشبههم؛ لذا اعترض كثيرٌ الفقهاء على دراسة علم المنطق وتدريسه، ويقولون إنَّ أحداً السلف الصالح لم يتكلم فيه.

ويمكن أن نُبيَّن هذه المسألة بأنَّ الناس كانوا في أسبقيتهم لا يحتاجون إلى مثل تلك العلوم؛ لأنَّهم كانوا بسليقتهم عارفين بها ومتمكنين من العلوم أمثال: النحو والكلام وقواعده، وما إلى ذلك، وبعد أن دخل إلى البلاد الإسلامية الكثير من العلوم – ولا سيما بعد الفتح الإسلامي – واختلطت بالعلوم الإسلامية، كان لابُدَّ من إنشاء قوانين لحفظ اللسان مثل: النحو، وقوانين حفظ التفكير مثل: المنطق، وغيرها، فإنَّ قانون النحو لم يكن موجوداً إلا بعد أن فشا الجهل في الناس فوضع العلماء قانون النحو الذي حلَّ هذه المشكلة، فكان لابُدَّ من وجود قوانين في كل أصناف العلوم كالصرف والنحو والفقه والتفسير وغيرها.

أما الاشتغال بعلم المنطق، فقد اختلف العلماء فيه على أقوال:

القول الأول: التحريم:

وعلى هذا القول الإمام النووي، وابن الصلاح، وجماعة من السلف، ووجه المنع فيه عندهم هو الخشية من تمكن ما خالطه من شُبه وعقائد زائفة في قلب المشتغل به.

القول الثاني: الوجوب:

وهو قول الإمام الغزالي ومن تبعه، وقال: "إن من لم يعرفه لا ثقة بعلمه"، وحجتهم: أنَّه يعصم الفكر عن الخطأ، ولا غنى عنه في الدفاع عن عقائد الإسلام.

القول الثالث: جواز الاشتغال به:

وذلك لمن كان له عقل نيِّر، وذهن حاضر، ممارساً للكتاب والسنة؛ لأنَّه قد حصَّن عقيدته فلا يضره ولا يؤثر فيه اطلاعه على ما خالط هذا العلم من شُبهٍ وعقائد زائفة.

القول الراجح:

هو القول الثالث؛ لأنَّه يُقارب بين وجهة نظر القولين السابقين، فالذي له فهم واطلاع على القضايا الشرعية يجوز له الاشتغال بهذا العلم؛ لأنَّهم يُميّزون المعتقدات السليمة من سواها، ومن جهة أخرى أصبحت دراسة علم المنطق من الأمور المهمة لتغلغل علم المنطق واختلاطه بالكتب الشرعية من العقائد والكلام، والفقه، ومناهج التفسير وغيرها.

ثانياً: تعريف علم المنطق لُغةً واصطلاحاً:

أ- المنطق لغة يطلق على ثلاثة معاني:

١- الإدراك الكلي.

٢- القوة العاقلة التي هي محل الإدراك.

٣- على التلفظ الذي يُبرِزُ ذلك.

ب- المنطق في الاصطلاح:

أما اصطلاحا فيُعرَّف المنطق بالحدِّ أي: من جهة موضوعه، وبالرَّسم، أي: من جهة فائدته.

١- **تعريف المنطق بالحدّ (من جهة موضوعه):** هو علم يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنَّها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

شرح التعريف:

المراد بـ"**العلم**": القواعد الكلية، وينقسم إلى: تصور، وتصديق، والمراد بالتصديق: إدراك النسبة التامة الخبرية على سبيل الإذعان والتسليم، والتصور إدراك ما عداها.

فمثال التصور: إدراك صورة العالم، وصورة الحدوث، ومثال التصديق: إدراك وقوع النسبة بين العالم والحدوث، فنقول: العالم حادث.

و"**المعلومات التصورية**": هي المعاني المدركة المنسوبة إلى التصور، و"**المعلومات التصديقية**": المنسوبة إلى التصديق.

و"**المجهول التصوري**"، هو: الذي يُتوصل إلى العلم به عن طريق معلومات متصورة نستحضرها من المعلومات المدركة عندنا ونرتبها ترتيباً خاصاً فيكون تعريفاً، أو قولاً شارحاً، فنقول مثلاً: الحيوان جسم متحرك بالإرادة، والمثلث سطح مستو محاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة.

و"**المجهول التصديقي**"، هو: الذي يُتوصل إلى العلم به بواسطة معلومات تصديقية نستحضرها من بين المعلومات التصديقية المدركة عندنا ونرتبها ترتيباً خاصاً بحيث تصير قياساً موصلاً إلى التصديق بكل منهما، فنقول مثلاً: العالم حادث، ومحمد رسول الله.

فقولنا: العالم حادث، نتوصل إليه، من كون العالم متغير، وكل متغير حادث، فالنتيجة: العالم حادث.

وقولنا: محمد رسول الله، نتوصل إليه من كون محمد مؤيد من الله بالمعجزة، وكل مؤيد من الله بمعجزة رسول الله، فالنتيجة: محمد رسول الله، وهكذا.

٢- **تعريف المنطق بالرَّسم (من جهة فائدته):** هو قوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

ثالثاً: موضوع علم المنطق وفائدته:

أ- موضوع علم المنطق:

إنَّ موضوع كل علم هو ما يبحث فيه ذلك العلم، وموضوع علم المنطق هو: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التوصل بهما إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

فالمنطق لا يبحث عنهما من حيث كونهما صالحين للإيصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

فإنَّ الجنس، كـ(**الحيوان**)، والفصل كـ(**الناطق**)، لا يبحث عنهما المنطق مع كونهما مَعْلُومَيْنِ تَصَوُّرَيِّيْنِ، إلا من حيث كيفية تركبهما ليوصلا إلى مجهول تصوري وهو الإنسان.

ويُسمَّى ذلك المعلوم التصوري الذي يُوصل إلى مجهول تصوري: (مُعرِّفاً)، أو (قولاً شارحاً).

وكذلك نرى قضايا متعددة لا يُعنى بها المنطق إلا من هذه الجهة، فمثلاً هاتين القضيتين:

– العالم متغيِّر.

– وكل متغيِّر حادث.

لا يتناولهما المنطقي بالبحث، مع كونهما مَعْلُومَيْنِ تصديقيين، إلا من حيث إنَّهما كيف يُؤَلَّفان تأْلِيفاً خاصَّاً، فيصير المجموع قياساً موصلاً إلى مجهول تصديقي، وهو قولنا: **العالم حادث.**

ويُسمِّى المعلوم التصديقي المُوصِل إلى مجهول تصديقي: (دليلاً) أو (حُجَّة).

ب– فائدة علم المنطق:

إنَّ اهتمام العلماء بعلم النطق يأتي لما له من فائدة كبيرة يمكن إجمالها بالآتي:

١– يضع القوانين العامة التي يعمل الفكر بمقتضاها، وبمراعاتها يتمكن الإنسان من تمييز الصواب من الخطأ، ومعرفة الحق من الباطل، وتتبيّن له مواطن الخلل في التفكير، وأنواع الخطأ وأسبابه.

٢– يربي في الإنسان ملكة التفكير الصحيح فينمي فيه ملكة النقد وتقدير الأفكار ووزن البراهين والحكم عليها بالكمال والنقص والصحة أو الخطأ، ويوقظ فيه قوة الإدراك.

٣– يُنْضِج عقل الإنسان الذي يمثل أداة التفكير عنده، وبواسطته يتوصل إلى العلوم والمعارف الإنسانية.

٤– يعدُّ علم المنطق معياراً يُؤمِّن ضوابط وقواعد عقلية توجه التفكير عند الإنسان في الحصول على معارف وعلوم صحيحة.

المبحث الثاني
أنواع العلم الحادث

يُقسم العلم إلى: علم قديم، وهو صفة من صفات الباري عزَّ وجلَّ، وعلم حادث، وهو المقصود بالبحث في علم المنطق.

ويُقسم العلم الحادث إلى: تصور، وتصديق، ولابُدَّ من معرفة كل من التصور والتصديق:

أولاً: التصور:

هو إدراك أي مفرد مادي أو معنوي، وذلك بحصول صورته في الذهن من غير حكم عليه بنفي أو إثبات، كادراك صورة العالم وصورة الحدوث.

ويُقسم التصور بدوره إلى: بديهي (حضوري)، ونظري (كسبي، حصولي).

أ- **التصور البديهي:** ما يدركه العقل بداهة بلا تأمل ولا بطلب الدليل، كإدراك معنى الحرارة، والبرودة، والملوحة، والنعومة، فهذا الأشياء لا نحتاج في إدراكها إلى دليل ونظر.

ب- **التصور النظري:** ما يدركه العقل بالنظر والتأمل في الأدلة أو النظر فيما عُلم لتحصيل ما جُهل، مثل ادراك معنى الإنسان، ومعنى المثلث، ومعنى النبات، فهذه الأشياء نحتاج في إدراكها إلى دليل ونظر.

ثانياً: التصديق:

هو ادراك وقوع النسبة التامة الخبرية بين مفردين فأكثر، أو عدم وقوعها، كادراك وقوع نسبة الحدوث إلى العالم في قولنا: العالم الحادث.

ويُقسم التصديق أيضاً إلى: بديهي، ونظري.

أ- **التصديق البديهي:** ما يدركه العقل بداهة بلا تأمل ولا بطلب الدليل، مثل: إدراك أنَّ الكل أعظم من الجزء، وإدراك أنَّ الواحد نصف الاثنين، ونحو ذلك، فهذه قضايا بديهية لا تحتاج إلى تأمل ونظر، لأنَّها معروفة لدى الإنسان بداهة.

ب- **التصديق النظري:** ما يدركه العقل بالنظر والتأمل في الأدلة أو النظر فيما عُلم لتحصيل ما جُهل، مثل: إدراك أنَّ العالم حادث، وأنَّ الأرض كروية، وأنَّ المعدن يتمدد بالحرارة، ونحو ذلك، فهذه قضايا تفتقر إلى التفكير والاستدلال لكي يتم التوصل إلى معرفتها وأدراكها.

ثالثاً: النظر:

هو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول، أي ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى العلم بمجهول.

١- فإن كان تصوراً، سُميّتْ تلك المعلومات المرتبة: (مُعرِّفاً) أو (قولاً شارحاً).

٢- وإن كان تصديقاً، سُميّتْ تلك المعلومات المرتبة: (دليلاً) أو (حُجَّة).

وفيما يأتي توضيح ذلك بالمثال:

مثال الأول: إذا علمنا معنى (الحيوان)، ومعنى (الناطق)[١] متفرقين، فإذا جمعناهما ثمَّ رتبناهما هكذا: (الحيوان الناطق)، حصل من ذلك الترتيب العلم بما لم يكن معلوماً قبلُ، وهو تصور: حقيقة الإنسان، أنَّه: حيوان ناطق.

ومثال الثاني: إذا عرفنا هاتين القضيتين: (العالم متغيّر)، و(كل متغيّر حادث)، كلاً منهما على حِدةٍ، فإذا جمعناهما، ثمَّ رتبناهما هكذا:

- العالم متغيّر.
- كل متغيّر حادث.

حصل من هذا الترتيب العلم بما لم يكن معلوماً من قبلُ، وهو التصديق بأنَّ العالم حادث.

المبحث الثالث
الدلالة وأقسامها

(١) الحيوان مأخوذ من الحياة وهو ما يدل على النمو والتكاثر والحركة، والناطق الذي يمتلك قوة عاقلة مفكرة فطره الله عليها، وبها تميز عن جميع العجماوات وهي مناط التكليف والأمانة التي حمله إيّاها.

أولاً: تعريف الدلالة:

هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.
ويُسّمى الشيء الأول: الدَّال، ويُسمّى الثاني: المدلول.

ثانياً: أقسام الدلالة إجمالاً:

وتنقسم الدلالة من حيثُ الإجمال إلى قسمين: دلالة لفظية، ودلالة غير لفظية، وكل واحدة منهما تنقسم إلى ثلاثة أقسام: عقلية، وضعية، طبيعية، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- **الدلالة العقلية:** وهي ما دلت على المعنى بواسطة العقل، **وتكون عقلية لفظية** مثل: دلالة الصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ، **وتكون عقلية غير لفظية**، مثل: دلالة الصنعة على الصانع، ودلالة الدخان على النار.

ب- **دلالة طبيعية:** وهي ما دلت على المعنى بواسطة اقتضاء الطبع، **وتكون طبيعية لفظية**، مثل: دلالة: الأنين على المرض، **وتكون طبيعية غير لفظية**، مثل: دلالة الحمرة على الخجل.

ج- **دلالة وضعية:** وهي ما دلت على المعني بواسطة الوضع، **وتكون وضعية لفظية**، مثل: دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، **وتكون وضعية غير لفظية**، مثل: دلالة الإشارة باليد على جهة الصدر على معنى أقبل، ودلالة الصور والألوان في المصورات الجغرافية على البلاد والسهول ...الخ.

ثالثاً: الدلالة اللفظية الوضعية وأقسامها:

أ- **المراد بالدلالة اللفظية الوضعية:** اللفظ الدال على معناه بواسطة الوضع، مثل: دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة لفظ المثلث: على سطحٍ مستو محاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة.

ب- اختصاص علم المنطق بدراسة الدلالة اللفظية الوضعية:

المعهود بالدراسة في علم المنطق من بين الدلالات إنَّما هو الدلالات اللفظية الوضعية؛ وذلك لأنَّها أسهل، وكونها منضبطة، وأعمُّ فائدة من غيرها.

أمَّا كونها أسهل، فهي لا تحتاج إلى شيء آخر سوى العلم بالوضع.
وأمَّا كونها منضبطة، فهي بخلاف غيرها من الدلالة العقلية والطبيعية، فإنَّهما لا تنضبطان، لاختلاف الطبائع والعقول.

وأمَّا كونها أعمُّ فائدة من غيرها؛ فلأنَّ اللفظ يدلُّ على المحسوس والمعقول، ويمكن التفاهم به مع كل شخص يعلم وضعه.

ج- أقسام الدلالة اللفظية الوضعية:

تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام:

١- **دلالة المطابقة:** وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له وضعاً حقيقياً أو مجازياً.

وهي الأصل في الألفاظ، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، وسُمِّيت مطابقة لمطابقة الفهم الحاصل لمعنى اللفظ الموضوع.

٢- **دلالة التضمن:** وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له.

كدلالة الإنسان على الحيوان فقط، أو دلالة الحجر على الجماد، وسميت تضمنية؛ لأنَّها تدل على جزء المعنى الذي يتضمنه اللفظ.

٣- **دلالة الالتزام:** وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له، لازم له عقلاً أو عرفاً، وسُمِّيت بذلك، لاستلزام اللفظ معنى خارجاً عن معناه لزوماً عقلياً أو عرفياً.

اللزوم العقلي: ما يحكم العقل بثبوته، كاللزوم بين الأثر والمؤثر.

واللزوم العرفي: ما يلزم العقل بثبوته بعد تتبع العادة وتكرر اللزوم فيه، ولا يمنع العقل تخلفه، كاللزوم بين الغيث والنبات.

المبحث الرابع
الألفاظ

إنَّ علم المنطق لا بحث له في الألفاظ إلا من حيث إنَّها سمات ورموز تدل على المعاني، ولما كثُر الاحتياج فيه إلى فهم العبارة جعلوا بحث الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني باباً من المنطق تبعا لا أصالة.

واللفظ الدال على معناه الموضوع له قسمان: الأول: المفرد، والثاني: المركب، وإليك بيان كل منهما:

أولاً: المفرد وأقسامه:

هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه.

وهذا يصدق على مفرد لا جزأ له أصلاً كهمزة الاستفهام، أو مفرد له جزء لا يدل على جزء معناه المراد كـ(زيد)، فالزاي لا تدل على جزء معناه، كما يصدق ذلك على أي مركب وصفي أو إضافي عند جعله علماً حيث يصبح كل جزء منه كالزاي من زيد، مثل: عبدالله (علماً على ذات مسماة بهذا الاسم).

وينقسم اللفظ المفرد باعتبار ما يدلُّ عليه إلى: اسم، وكلمة، وأداة.

أ- **الاسم:** هو ما دل على معناه استقلالاً، ولم يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة، مثل: خالد، الفاكهة.

ب- **الكلمة:** ما دلَّ على معناه استقلالاً ودلَّ بهيئته على أحد الأزمنة، مثل: حضر، يذهب، فهذه الأزمنة يُسميها أهل المنطق بالكلمة، وعند النحاة تسمى هذه الأزمنة بالفعل، أي: ماضي أو حاضر أو مستقبل.

ج- **الأداة:** هو اللفظ الذي لا يستقل في الدلالة على مفهومه، فهو أداة عند أهل المنطق، مثل: إلى، مِن، على، هل،...، ويُصطلح عليه في عرف النحاة: الحرف.

وتقسم الأداة عند أهل المنطق على قسمين: زمانية وغير زمانية.

١- **فالزمانية:** هي ما دلَّتْ على الزمان، مثل: كان الناقصة وأخواتها.

٢- **وغير الزمانية:** كلفظ (هو)، في قولنا: زيد هو كاتب، ولفظ (في) في قولنا: محمد في المدرسة.

ثانياً: المركب وأقسامه:

هو ما دلَّ جزؤه على جزء معناه، مثل: زيد قائم.

ينقسم المركب من حيث إفادته إلى قسمين: مركب تامّ الفائدة، ومركب غير تامّ الفائدة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- **مركب تامّ الفائدة:** وهو ما أفاد فائدة تامة يصح السكوت عليها.

بمعنى أنَّه جملة مفيدة في عرف النحاة، مثل: هل ضرب زيد خالداً؟

وينقسم المركب التام إلى قسمين:

١- **مركب تام خبري:** وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته، مثل الأرض أصغر من الشمس.

٢- **مركب تام إنشائي:** وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، مثل الأمر والنهي والنداء.

ب- **مركب غير تام الفائدة:** وهو ناقص الفائدة: وهو ما لا يحسن السكوت عليه، مثل: هل خالد؟

وينقسم المركب غير تام إلى قسمين:

١- **مركب تقييدي:** وهو ما كان الجزء الثاني فيه قيداً للأول، مثل: رجل فاضل، وهذا المركب يطلق عليه تقيدي توصيفي؛ لأنَّه قام بوصف الرجل بأنَّه فاضل فسُمِّيَ توصيفياً.

وقد يكون تقييدي إضافي، مثل: كتاب علي، فسُمِّيَ إضافيّاً؛ لأنَّه أضاف الكتاب إلى علي.

٢- **مركب غير تقييدي:** وهو ما لم يقصد بالجزء الثاني منه تقيد الأول، مثل: أن نحضر، من المدرسة، ذهب إلى.

والذي يُعتمد لدى المناطقة وهو المركب التامّ الخبري؛ لأنَّه الموصل إلى المطالب التصديقية.

والمركب غير التام التقييدي بقسميه: التوصفي والإضافي؛ لأنَّه موصل إلى المطالب التصورية.

ثالثاً: أقسام الاسم باعتبار اتحاد معناه وتعدده:

بعد بيان كل من المفرد والمركب التي تعدُّ من مباحث الألفاظ، لابُدَّ من بيان أقسام الاسم باعتبار اتحاد معناه وتعدده، لكي تكتمل الفائدة، ولكون الأسماء من المباحث المهمة التي يجب على طالب العلم التعرف على أقسامها، وهي كالآتي:

١- **أسماء الأعلام:** مثل زيد وعمرو وبغداد، فكلّ هذه الأسماء تختص بمسمى واحد مع شخص ذلك المسمى وتعينه، فـ(أحمد) مثلاً اسم لعلم يؤدي إلى معرفة شخص مُعيّن فكلما أُطلق هذا الاسم يُعرف بأنَّ المراد به ذلك الرجل، وكلّما أُطلق اسم (بغداد) يُعرف بأنَّ المراد به المدينة المعروفة، وهكذا.

٢- **الأسماء المتواطئة:** هي التي يكون فيها المسمى يوافق المسمى الثاني في اسمه وحدّه معاً، كقولنا: (فرسٌ وفرسٌ)، و(حيٌّ وحيٌّ)، فإنَّ كلاً من هذين الاسمين يوافق الآخر في اسمه؛ لأنَّه لفظ واحد، وكذلك يوافقه في حده.

٣- **الأسماء المختلفة:** أن يكون المسمى يُخالف المسمى في اسمه وحدّه معاً، كقولنا: رجل وحمار، فإنَّهما مختلفان لفظاً وحدّاً، أي مختلفان في رسم كلمة كل واحد منهما، ومختلفان في حدّ كل واحد منهما، فإنَّ الرجل يختلف عن الحمار، فالأول الذي له القوة العاقلة المدركة، بخلاف الحمار الذي ليس له القوة العاقلة المدركة، فهنا نميَّز بين اللفظ والحدّ.

٤- **الأسماء المشتركة:** هو أن يكون المسمى يوافق المسمى في اسمه ويخالف في حدّه، كقولنا: (عين)، فإنها موضوعة للباصرة، وموضوعة للجارية، وللذهب، وللجاسوس، فإنَّ العين وضعت لهذه الأشياء المذكورة من حيث الاسم.
أما من حيث الحدّ فإنَّ الباصرة غير الجارية، فالباصرة مثلاً وُضعت لما يبصر به الإنسان الأشياء، وهي الحدقة الموجودة في رأسه، وهي تختلف عن الجارية فيراد بها عين الماء كقوله تعالى: ﴿**فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ**﴾، فالعين من حيث الأسمية يتفق أطلاقها على أشياء عدة، إلا أنَّها من حيث الحدّ تختلف اختلاف كلياً.

٥- **الأسماء المترادفة:** أن يكون المسمى يُوافق المُسمّى في حدّه ويخالفه في اسمه، مثل: (الأسد، الليث)، و(الهر، القط)، و(البر، القمح)، بمعنى أنَّهما يختلفان في رسم الكلمة واللفظ، ولكنَّهما من حيث الحدّ متشابهان، فإنَّ (الأسد، الليث) مختلفان باللفظ، ولكن من حيث الحدّ متفقان بأنَّ كلاً منهما ملك الغابة، وهكذا.

٦- **الأسماء المشتقة:** أن يكون المسمى يُخالف المسمى في حدّه وفي اسمه الذي خُصَّ نوعه به، إلا أنَّهما يتفقان في صفة من الصفات أوجبت لهما الاشتراك مثل: (ثوب أبيض، طائر أبيض)، فإنَّ كلاً من

الثوب والطائر مختلفان في اللفظ وتركيبهما من حيث الحروف، وكذلك في الحدّ فإنَّ الثوب اسم جامد والطائر اسم لحيوان يتحرك ويرى ويأكل، ...، فهما مختلفان في اللفظ والحدّ، وإن تشابها في صفة البياض.

٧- **الأسماء المنقولة:** وهو انتقال اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى آخر، مثل: (الصلاة) التي تعني بالمعنى اللغوي: الدعاء، إلى الصلاة بالمعنى الشرعي بمعناه التعبدي، هو: أفعال وأقوال مخصوصة في أوقات معلومة.

رابعاً: أقسام الاسم باعتبار مفهومه:

يُقسم الاسم باعتبار مفهومه إلى قسمين: جزئي، وكلي.

١- **الجُزْئيّ:** وهو الاسم الذي يصدق على مسمى المفرد، مثل اسم العلم واسم الإشارة (هذا)، وعلى الضمير (أنا)، فإنَّها تدل على مسمى المفرد سواء بالاسم أم بالإشارة أم بالضمير.

٢- **الكُلِّيّ:** هو الاسم الذي يصدق على أفراد كثيرين مثل: إنسان، معدن، حيوان، فإنَّ كلاً منها أسماء، وكل واحد منها يصدق على أفراد كثر، فإنسان يصدق على: زيد وخالد، وبكر...، ومعدن يصدق على: الذهب، والفضة، النحاس، ..، وحيوان يصدق على: الإنسان، الطير، الحمار، ...

المبحث الخامس
(مبادئ التصورات)

أولاً: الكُلِّيّات الخمس:

يُقسم الكُلِّيّ باعتبار ماهيته إلى خمسة أقسام: نوع، وجنس، وفصل، وخاصة، وعرض عام؛ لأنَّ الكلي لا يخلو من كونه ذاتيّاً أو عرضيّاً.

فالكلي الذاتي: كُلِّيّ لا يخرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي ما يدخل في حقيقة جزئية فيصدق الذاتي على الجنس والنوع والفصل، فالجنس مثل: حيوان، والنوع مثل: الإنسان بالنسبة للحيوان، والفصل كالناطق بالنسبة للإنسان.

والكلي العرضي: كلي خرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي: ما لا يدخل في حقيقة جزئية فيصدق على الخاصة، والعرض العام، فالخاصة كالضاحك بالنسبة للإنسان، والعرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان وغيره.

وفيما يأتي بيان الكُلِّيّات الخمس:

١- **الجنس:** هو كلي مقول على الكثرة المختلفة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس وسائر الحيوانات، فهذه كليات مختلفة الحقيقة تشترك فيما بينها بماهية الحيوان، إذا فالجنس يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين مختلفين في الحقيقة.

٢- **النوع:** هو كلي مقول على الكثرة المتفقة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالإنسان والذهب، فالإنسان يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، مثل: محمد، واحمد، وعلي، ...الخ، فكل واحد منهم يصدق عليه أنَّه إنسان، وكذلك الذهب يصدق على الكثرة المتفقة الحقيقة، كالقرط، الخاتم، والسوار، ...الخ، فكل واحد منها يصدق عليه انَّه ذهب.

إذا فالنوع يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين متفقين في الحقيقة.

والنوع قد يكون جنساً لأنواع تحته، والجنس قد يكون نوعاً لجنس أعلى منه، كالحيوان والنبات، فكل منهما نوع للجسم النامي وجنس لأنواع تحته.

٣- **الفصل:** هو كلي يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه.

كسؤالنا: أيُّ مُمَيِّز للإنسان عن سائر أنواع الحيوان معبراً عن ماهيته؟

فيكون الجواب بأنَّه: ناطق، فالفصل مُمَيِّز للنوع عن بقية أنواع جنسه بجزء من ماهيته.

٤- **الخاصة:** هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء تُمَيِّزه عن غيره.

كالضاحك بالنسبة للإنسان، إذ هو وصف خارج عن ماهية الإنسان خاص به لا يشاركه فيه غيره من أنواع الحيوان، فهو مميز للماهية خارج عنها خاص بها.

٥- **العرض العام:** هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء يشترك بها مع حقائق مختلفة الحقيقة.

كالمتحرك بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات، فهو وصف خارج عن ماهية الإنسان يصدق عليها وعلى غيرها، فيقال: الإنسان متحرك، والفرس متحرك، فهو مُمَيِّز عرضي تشترك فيه حقائق مختلفة الماهية، ومثله: المتنفس بالنسبة للإنسان وغيره.

هذه هي أقسام الكلي، وهناك تفصيلات إضافية بالنسبة إلى أقسامه وإليك هذه التفصيلات:

أقسام الجنس

ينقسم الجنس وهو النوع الأول من أقسام الكليات، باعتبار ترتبه وترقيه إلى:

١- **جنس قريب:** وهو ما تحته أنواع حقيقية وفوقه جنس، كحيوان، ويُسمى **الجنس السافل**، بمعنى أنَّه من حيث الماهية فإنَّ الإنسان والحيوان يكونان مشتركان من حيث الماهية، أما من حيث الجنس فإنَّه يندرج تحته الإنسان، والفرس، والإبل. ... الخ وهي أنواع حقيقية، وفوقه جنس وهو الجسم النامي؛ لأنَّه يشمل الحيوان والنبات.

٢- **جنس وسيط:** وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم النامي، فإنَّه يندرج تحت أجناس، فهو جنسٌ بالنسبة للحيوان والنبات، وفوقه جنسٌ، وهو الجسم، فإنَّه جنسٌ للجسم النامي (الحيوان، والنبات)، والجسم غير النامي (الجماد).

٣- **جنس بعيد:** وهو الذي ما لا جنس فوقه وتحته جنس كالجوهر، ويسمى **الجنس العالي أو جنس الأجناس**، فإنَّه تندرج تحته أجناس وليس فوقه شيء، فيندرج تحته الجسم، والنامي، والحيوان، ولم يندرج هو تحت شيء.

أقسام الفصل

ينقسم الفصل إلى:

١- **فصل قريب:** وهو المُمَيِّز للماهية عمّا يشاركها في جنسها القريب.

كالناطق بالنسبة للإنسان، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عمّا يشاركها في جنسها وهو الحيوان.

٢- **فصل بعيد:** وهو المُمَيِّز للماهية عن بعض ما يشاركها في جنسها البعيد.

كالحساس بالنسبة للإنسان بعيد، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه البعيد كـ(النامي)، دون الجنس القريب كـ(الحيوان)، وبيان ذلك:

أنَّ (النامي) يُمَيِّز الإنسان عن الشجرة في جنسه البعيد، من حيث أنَّ كلاً منهما جسم نامٍ، ولكن الإنسان جسم نامٍ حساس، بخلاف الشجرة، فإنَّها جسم نامٍ غير حساس.

وفي الوقت نفسه فإنَّ (حساس) لا يُمَيِّز الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب كالفرس والأسد، فإنَّ كلاً منهما حيوان حساس؛ لذا لم يصلح (حساس) مُمَيِّزاً للإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب.

ثانياً: المقولات العشر:

لابُدَّ لطالب العلم أن تكون له معرفة بالمصطلحات المنطقية، ولاسيما المقولات العشر التي وضعها (أرسطو)، وتمثل هذه المقولات الأجناس العليا، ويقع تحتها جميع المخلوقات؛ لأنَّ الموجودات من حيث هي تُقسم إلى: جواهر وأعراض، فالجوهر هو: ما لا يحتاج في وجوده إلى شيءٍ آخر يقوم به، وأما العرض فهو: صفة من صفات الجوهر، ولا يمكن أن يوجد لوحده مستقلاً، ومن الجوهر والعرض تتكون هذه المقولات العشر، ورأسها الجوهر، وباقي المقولات وهي تسعة، إنَّما هي أعراض.

وقبل الخوض في بيان هذه المقولات لابد أن **نعرِّف المقولة:**

وهي معنى كليّ يُمكن أن يدخل محمولاً في القضية، وهي لا تخرج عن أحد أقسام الكليات أو الألفاظ الخمسة التي سبق بيانها، وهذه المقولات هي:

١- **الجوهر:** وهو أول الرؤوس العشرة، وهو القائم بنفسه، القابل للمتضادات، فهو حامل لبقية المقولات العشر، وهي محمولة فيه، وهو القائم بنفسه، وهي غير قائمة بأنفسها.

والجوهر يقسم إلى قسمين:

أ- **الجوهر الحق الأول:** زيد وعمر، وكتاب خالد، وثوب علي، وفرس أحمد.

ب- **الجواهر الثواني:** وهي الأجناس والأنواع، مثل: حي، إنسان، جماد، ...الخ.

والجواهر لا ضد لها ولا أشد ولا أضعف أي: لا يكون إنسان أضعف من إنسان آخر، وإنَّما يقع التضاد والأشد والأضعف في بعض الكيفيات.

٢- **الكم:** وهو كلُ معنىً حسُن فيه السؤال بـ(كم)، ويقع الكم على سبعة أنواع وهي:

العدد، والجِرم، والسطح، والخط، والمكان، والزمان، والقول.

وهو على قسمين:

أ- **الكم المتصل**، مثل: الجِرم، والسطح، والخط.

ب- **الكم غير المتصل**، مثل: القول، والزمان.

٣- **الكيفية:** وهي كلُ معنىً حسُن فيه السؤال بـ(كيف)، والكيفية، هي: كلّ ما تعاقب على الأجسام من صحة أو سقم أو غنى أو لون، ...، ويدخل في باب الكيفية أعراض النفس، من: عقل، وشجاعة، وجبن، وغباء ...الخ.

٤- **الإضافة:** هي نسبة شيئين متجانسين، ويكون ثبات كل واحد منها بثبات الآخر، يدور عليه ولا ينافيه، وهي على قسمين:

أ- **نظير، مثل:** الأخ والأخ، والصديق والصديق .

ب- **غير النظير، مثل:** الأب والأبن، والزوج والزوجة.

٥- **الزمان:** وهو ما حسُن فيه السؤال بـ(متى)، وهو مدة وجود الجِرم ساكنا أو متحركاً، وينقسم الزمان إلى: ماضٍ وحال ومستقبل.

٦- **المكان:** وهو ما كان جواباً عن السؤال بـ(أين)، فنقول: أين علي؟ فنجيب: إنَّه في المسجد أو في السوق.

٧- **النصبة:** هي نوع من أنواع الكيفية إلا أنَّها تخصُّ هيئة المتمكن في المكان، كقيامه أو قعوده، أو اضطجاعه.

٨- **المِلك:** وهو من باب الإضافة، إلا أنَّه قد خُصَّ بهذا الاسم ما كان من الإضافة متملكاً للجوهر، كالأموال وما شابهها.

٩- **الفاعل:** الفعل تأثيره يكون من الجرم المختار، أو المطبوع في جِرم آخر، مثل: فعل النَّار في الماء، فالنَّار فاعل تؤثر في الماء فتسخنه أو تبخره.

١٠- **المنفعل:** وهو المُتهّيء لقبول الفعل، فالماء في المثال السابق منفعلٌ فيسخن ويتبخر.

ثالثاً: بيان الكل والكلية والجزء والجزئية:

اهتم أهل المنطق بالمصطلحات، ومن بين هذه المصطلحات بيان الكل والكلية والجزء والجزئية، فكان لابُدَّ من بيانها؛ لكي يتسنى للطالب العلم معرفتها، قبل الشروع في مسائل أخرى:

١- **الكل:** هو الحكم على مجموع أفراد لا يستقل كل واحد منهم بالحكم، نحو كل بني تميم يحمل الصخرة العظيمة، أي مجموعهم لا جميعهم إذا قد يوجد فيهم من لا يقدر عليها.

٢- **الجزء:** هو ما تركب منه ومن غيره الكل، كالسقف للبيت.

٢- **الكلية:** هي الحكم على جميع الأفراد فرداً فرداً، مثل قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾.

٣-**الجزئية:** هي الحكم على بعض الأفراد، مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان.

مقاصد التصورات (المعرّفات وشروطها)

أولاً: معنى المعرِّف وأقسامه:

أ- معنى المعرِّف: هو ما يُقال على الشيء لإفادة تصوره بوجه ينطبق عليه ويُمَيِّزه عن جميع ما عداه، ويُطلق عليه أيضاً: القول الشارح.

ب- أقسام المعرِّف:

يُقسم المعرِّف إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: التعريف بالحدّ، والتعريف بالرَّسم، والتعريف باللَّفظ، ويُسَّمى كل من التعريف بالحدّ والرَّسم تعريفاً حقيقياً.

وأُلحق بهذه الثلاثة قسمان آخران: التعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم، فصارت خمسة أقسام، وفيما يأتي بيانها:

القسم الأول: التعريف بالحدَّ: وهو ما دل على المعرِّف بذاتياته.

وينقسم إلى: الحدّ التام، والحدّ الناقص.

١- **الحد التام:** وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس القريب والفصل القريب.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ناطق، وسُمِّيَ حدّاً تامَّاً؛ لأنَّه تناول تمام التعريف، إذ تناول الإنسان بأنَّه حيوان ناطق، وذلك لأنَّ الإنسان يندرج تحت جنس الحيوان، والفصل القريب يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه، فكونه ناطق فصل مُمَيِّز لنوع الإنسان عن بقية أنواع جنسه (الحيوان)، بجزء ماهيته، أي: كونه ناطق.

٢- **الحد الناقص:** وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ناطق، أو تعريفه بأنَّه: ناطق.

القسم الثاني: التعريف بالرَّسم: وهو ما دلَّ على المعرَّف بشيء من ذاتياته وخاصياته، أو بخاصياته فقط. وينقسم إلى: الرَّسم التام، والرَّسم الناقص.

١- **الرَّسم التام:** هو ما دلَّ على المعرِّف بالجنس القريب والخاصة.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ضاحك.

٢- **الرَّسم الناقص:** هو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ضاحك، أو تعريفه بأنَّه: ضاحك.

ملاحظة مهمة:

مما سبق نلحظ أنَّ مدار الحدية كون المُمَيِّز ذاتياً، ومدار الرَّسمية كون المميز عرضياً، ومدار التمامية الاشتمال على الجنس القريب.

القسم الثالث: التعريف باللفظ:

هو بيان معنى اللفظ بلفظ آخر مرادف له أوضح منه وأشهر عند السامع.

مثل تعريف: البر بأنَّه القمح، والليث بالأسد، والسجنجل بالمرأة.

القسم الرابع: التعريف بالمثال: وهو بيان معنى الشيء بذكر مماثله، فمثال الشيء خاصة من خواصه. كتعريف الاسم بأنَّه: ما أشبه لفظ زيد أو عمرو.

القسم الخامس: التعريف بالتقسيم: وهو بيان معنى الشيء بذكر أقسامه، فأقسام الشيء خاصة من خواصه، كتعريف الكلمة بأنَّها: اسم، وفعل، وحرف.

ثانياً: شروط التعريف:

هناك جملة من الشروط لابُدَّ من مراعاتها عند التعريف، وفيما يأتي أبرزها:

١- أن يكون التعريف جامعاً (مطرداً): وهذه الكلمة عند جمهور المناطقة يعبرون عن الجمع بالاطراد، أي جامعاً لأفراد المعرَّف كلها بحيث لا يخرج عنه شيء منها، فلا يصح تعريف الحيوان بالناطق؛ لأنَّه غير جامع لجميع أفراد المعرَّف.

٢- أن يكون التعريف مانعاً (منعكساً): بحيث لا يدخل في المعرَّف ما ليس من أفراده، فلا يصحُّ تعريف الإنسان بالحيوان؛ لأنَّه غير مانع من دخول أفراد غير المعرَّف في التعريف.

٣- أن يكون التعريف بما هو أوضح وأجلى من شيء المعرَّف، فلا يصحُّ التعريف بما هو أخص وأبعد من الشيء المعرَّف، كتعريف الذهب بالعسجد، ولا يصحُّ التعريف بما يساوي الشيء المعرَّف بالموضوع كتعريف الإنسان بأنَّه بشر.

٤- أن يكون التعريف خالياً من المجاز بلا قرينة تُعيِّن المراد، فلا يصح تعريف العالِم بالبحر إلا بقرينة تُبيَّن ذلك، كأن تقول: فلان بحر يُعلم الناس.

٥- أن يكون التعريف خالياً من الألفاظ المشتركة بلا قرينة تُعيِّن المراد فلا يصح تعريف الشمس بأنَّها عينٌ إلا إذا وجدت قرينة مُعيِّنة، كأن نقول: عين مضيئة في كبد السماء.

المبحث السابع

مبادئ التصديقات (القضايا وأحكامها)

أولاً: تعريف القضية وأقسامها:

أ- تعريف القضية:

١- **القضية لُغةً:** فعيلة بمعنى مفعول، أي مقضيٌّ فيها، فهي من القضاء بمعنى الحكم.

٢- **القضية في الاصطلاح:** أي: اصطلاح المناطقة: هي قول يحتمل الصدق والكذب لذاته.

شرح التعريف:

(القول): معناه المركب فيشمل الملفوظ والمعقول، (يحتمل): الاحتمال تجويز العقل، (الصدق): مطابقة الخبر للواقع، (الكذب): عدم مطابقة الخبر للواقع، (لذاته): أي: لذات القول، أي: بحسب مفهوم القول ومدلوله المطابق، مع قطع النظر عن أي اعتبار آخر من القائل، والواقع المشاهد، وضرورة العقل، فالقائل نحو كلام الله تعالى فإنَّه لا يحتمل إلا الصدق، والواقع: كقولنا: السماء فوقنا، فإنَّه مقطوع به للواقع المشاهد، وضرورة العقل، كقولنا: الاثنين نصف الأربعة، فإنَّ هذا القول مقطوع بصدقه، ولكن لا لمفهوم القول، بل بالنظر إلى ضرورة العقل.

وكذلك فإنَّ قوله: (لذاته) أخرج ما احتمل الصدق والكذب للازمه لا لذاته، وذلك نحو لوازم المركبات الإنشائية والإضافية، فإذا قلت: أسقني، فإنَّ هذا إنشاء بحسب ذاته، إلا أنه يتضمن مركباً خبرياً هو: أنا عطشان، وإذا قلت: حديقة محمد، فإنَّه مركب إضافي يتضمن مركباً خبرياً هو: إنَّ محمداً له حديقة، فهذا المركب الخبري الذي يتضمن كل من المثالين هو المحتمل للصدق والكذب ولكن لا لذاته، أما المركب الأصلي، وهو الإنشائي والإضافي في كل منهما فانه لا يحتمل الصدق والكذب لذاته.

ملاحظة:

يخرج من نطاق القضايا المنطقية جميع الجمل النحوية التي تشبه القضايا ولا يتصور الحكم عليها بصدق أو بكذب، نحو: ما أجمل الغروب، ألا ليت الشباب يعود يوماً، وكل ما يدخل في باب النحو من الأمر والنهي والاستفهام والتعجب والدهشة والرجاء، وغيرها من الجمل الإنشائية.

ب- أقسام القضية:

وتنقسم القضية عند المناطقة إلى: حملية، وشرطية.

القسم الأول: القضية الحملية:

أ- **تعريف القضية الحملية:** وهي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر أو نفيه عنه.

كقولنا: (حاتم كريم، زيد ليس بخيل، كَذَبَ فرعون، فُهِم الدَّرسُ)، وسميت حملية لحمل أحد طرفيها (المحمول) على الآخر (الموضوع)، فهي تترتب من ثلاثة أجزاء: الموضوع، والمحمول، والنسبة الحكمية.

ب- أجزاء القضية الحملية:

أجزاء القضية الحملية ثلاثة، وفيما يأتي بيانها:

١- **الموضوع:** وهو المحكوم عليه بالإثبات أو النفي، ويكون الأول في الرتبة وإن ذُكر آخراً، وهو إمَّا أن يكون مبتدأً، أو فاعلاً.

مثل: (حاتم) في قولنا: حاتم كريم، و(محمد)، في قولنا: نجح محمد، وإنَّما كان الموضوع مقدماً في الرتبة؛ لأنَّه محكوم عليه، مُسند إليه.

٢- **المحمول:** وهو المحكوم به أثباتاً أو نفياً، ويكون متأخراً في الرتبة وإن ذُكر أولاً، وهو إمَّا أن يكون خبراً أو فعلاً.

مثل: مثل: (كريم) في قولنا: حاتم كريم، و(نجح)، في قولنا: نجح محمد؛ وإنَّما كان متأخراً في الرتبة؛ لأنَّه محكوم به مسند، وهو في معنى وصف للموضوع والوصف متأخر عن موضوعه عقلاً وخارجاً.

٣- **النسبة الحكمية:** هي ثبوت المحمول للموضوع، أو انتفاؤه عنه، وهي ما يطلق عليها بالرابطة؛ لأنها تربط بين الموضوع والمحمول، واللفظ الدال على النسبة يُسمى أداة، وقد تكون زمانية مثل: (كان)، في قولنا: محمد كان مسافراً، ووقد تكون غير زمانية مثل: (هو) في قولنا: محمد هو رسول الله.

ج- أقسام القضية الحملية:

تُقسم القضية الحملية من حيث أنَّ موضوعها كليٌّ أو جزئيٌ إلى أربعة أقسام:

١- **الحملية الشخصية:** وهي ما كان موضوعها معيناً، وتسمى مخصوصة، لخصوص موضوعها.

مثل: زيد كاتب، وعمرو ليس بكاتب.

٢- **الحملية الكلية:** وهي ما كان موضوعها كلياً، والحكم فيها على جميع الأفراد إيجابياً أو سلباً.

مثل: كل مؤمن صادق (كلية موجبة)، لا شيء من الدواب بطائر (كلية سالبة).

٣- **الحملية الجزئية:** وهي ما كان موضوعها كلياً والحكم فيها على بعض الأفراد.

مثل: بعض الطلبة مجتهد (جزئية موجبة)، وبعض الحيوان ليس بإنسان (جزئية سالبة).

٤- **الحملية المهملة:** وهي ما كان موضوعها كلياً والحكم فيها على الأفراد، مع عدم بيان كميتها لا كلاً ولا بعضاً. مثل: الإنسان كاتب (مهملة موجبة)، النحل ليس بكاتب (مهملة سالبة).

د- السور وأقسامه:

١- تعريف السور: هو اللفظ الدال على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع في القضية الكلية، أو بعض أفراده في القضية الجزئية.

٢- أقسام السور:

السور أربعة أنواع، هي:

النوع الأول: سور الإيجاب الكلي: وهو ما دل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع إيجابياً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (كل، عامة، جميع، أل الاستغراقية)، مثل قولنا: كل إنسان يموت.

ويرمز لها: (ك م)، وتعني: كلية موجبة.

النوع الثاني: سور الإيجابي الجزئي: وهو ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع إيجاباً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (بعض، قليل، فريق، معظم، غالب)، مثل قولنا: بعض الناس أذكياء.

ويرمز لها: (ج م)، وتعني: جزئية موجبة.

النوع الثالث: سور السلب الكلي: وهو ما دل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع سلباً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (لا شيء، لا أحد، وكل نكرة في سياق نفي) مثل قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر.

ويرمز لها: (ك س)، وتعني: كلية سالبة.

النوع الرابع: سور السلب الجزئي: وهو ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع سلباً.

وتدل عليه ألفاظ مثل: (ليس بعض، ليس كل)، مثل قولنا: ليس بعض الأحجار بنفيس.

ويرمز لها: (ج س)، وتعني: جزئية سالبة.

القسم الثاني: القضية الشرطية:

وهي القسم الثاني من أقسام القضية،

أ- **تعريف القضية الشرطية:** وهي ماحكم فيها بوجود نسبه بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما.
مثل: إذا نزل المطر أنبتت الأرض، ومثل: إذا فشلت لم أكرمك .

ب- أقسام القضية الشرطية:

تنقسم القضية الشرطية إلى: شرطية متصلة، وشرطية منفصلة.

١- **القضية الشرطية المتصلة:** وهي ما حكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق قضية أخرى.

مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وسُمِّيت شرطية؛ لوجود أداة الشرط فيها؛ ولأنَّ الحكم فيها على وجه الشرط والتعليق، وسُمِّيت متصلة لاتصال جزأيها وتلازمهما، فإنَّه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر.

٢- **القضية الشرطية المنفصلة:** وهي ما حكم فيها بالتنافي بين قضيتين أو بنفي التنافي بينهما.
فمثال التنافي: إمَّا أن تكون الشمس طالعة وإمَّا أن تكون غاربة.
ومثال نفي التنافي: إمَّا أن لا تكون الشمس طالعة وإمَّا أن لا تكون غاربة.

وسُمِّيت هذه القضية شرطية؛ لأنَّ الحكم فيها على وجه الشرط تقديراً، إذ إنَّ فيها ربطاً بين طرفيها بالتنافي والعناد فأشبهت الشرطية، وسُمِّيت منفصلة لوجود أداة الانفصال فيها؛ ولانفصال جزأيها إذ إنَّه كلّما تحقق أحدهما انتفى الآخر، والمراد بالانفصال هنا استحالة الجمع بين جُزأي القضية في الصدق والكذب أو فيهما.

۞ أقسام القضية الشرطية المنفصلة:

تنقسم القضية الشرطية المنفصلة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: شرطية منفصلة مانعة جمع:

وهي ما حُكم فيها بالعناد والتنافي بين طرفيها جمعاً وصدقاً، بمعنى أنَّ طرفيها لا يجتمعان في محل واحد، ولكن يمكن أن يرتفعا، مثل: الحيوان إمَّا إنسان أو فرس، وهذا الشيء إمَّا أن يكون أسود أو أبيض.

فلا يمكن اجتماع الإنسان والفرس في الصدق على الحيوان، ولكن قد يرتفعان معاً بأنَّ يكون الحيوان غزالاً مثلاً، وكذلك لا يمكن أن يصدق على الشيء أنَّه أسود وأبيض في الوقت نفسه، ولكن يمكن أن يرتفعا معاً فيكون الشيء أحمر.

القسم الثاني: شرطية منفصلة مانعة خلو:

وهي ما حُكم فيها بالعناد التنافي بين طرفيها خلواً وكذباً، وبمعنى أنَّ طرفيها لا يرتفعان ولا ينتفيان عن المحل، ولكن يمكن أن يجتمعا، مثل: هذا الشيء إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود.

فلا يمكن أن يرتفعان معاً؛ لأنَّ مقتضى ذلك خلو الشيء من اللون، ولكن يمكن أن يجتمعا معاً، فإنَّ كونه غير أبيض يجوز أن يكون أحمر، وكونه غير أسود يجوز أن يكون أحمر، فيمكن أن يجتمعا.

ومثل: إمّا أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق، فلا يمكن أن يرتفعا بمعنى أن لا يكون في الماء وفي نفس الوقت يغرق، ولكن يمكن أن يجتمعا فيكون في الماء ولا يغرق فصَدَق المقدم والتالي معاً.

القسم الثالث: شرطية منفصلة مانعة جمع وخلو:

ويطلق عليها منفصلة حقيقية، وهي ما حُكم فيها بالعناد والتنافي بين طرفيها جمعاً وخُلواً، بمعنى أنَّ طرفيها لا يجتمعان في محل واحد، ولا ينتفيان عنه، مثل: العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً، والشيء إما أن يكون ساكناً أو متحركاً.

ملاحظة:

بالنظر في تعريف المنفصلة الحقيقية، أي: مانعة الجمع والخلو، نرى أنَّها أخصُّ من الأُخريين، أي: مانعة الجمع ومانعة الخلو، إذ إنَّ كل منفصلة حقيقة يصدق عليها أنَّها مانعة جمع؛ لأنَّها تمنع بين الجمع طرفيها، ويصدق أنَّها مانعة الخلو؛ لأنَّها تمنع الخلو عنهما.

ج- أجزاء القضية الشرطية:

للقضية الشرطية بقسميها المتصلة والمنفصلة جزآن أحدهما يسمى مقدماً، والثاني تالياً.

أما بالنسبة للقضية الشرطية المنفصلة: فالمقدم هو ما كان مقدماً في الذكر وما بعده يكون تالياً، فلا يعتبر الترتيب بينهما، مثل: هذا العدد إما زوج وإما فرد، فيصحُّ أن تقول: هذا العدد إمَّا فرد وإمَّا زوج.

وأمَّا القضية الشرطية المتصلة: فإنَّ المقدم فيها ما تقدم في الرتبة وإن ذُكر متأخراً، والتالي فيها ما تأخر وإن ذُكر مقدماً.

مثل: إن كان زيد مجتهداً فالنجاح رائده، فالنجاح متوقف على اجتهاد زيد فرتبته التأخير، وإن ذكر مقدماً في قولنا: النجاح رائد زيد إن كان مجتهداً.

ثانياً: التناقض:

أ- تعريف التناقض:

يُعرَّف التناقض بأنّه: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، مثل: زيد قائم، نقيضها: زيد ليس بقائم.

ب- شروط التناقض:

في ضوء تعريف التناقض، فإنَّ تحقق التناقض لابُدَّ فيه من أمرين: اختلاف، واتحاد.

الشرط الأول: اختلاف القضيتين:

فلابُدَّ للتناقض بين قضيتين من اختلافهما في الكيف والكم، ماعدا الشخصية فاختلافها في الكيف فقط، ويُقصد بالكيف: (الإيجاب والسلب)، وبالكم: (الكلية، والجزئية).

الشرط الثاني: اتحاد القضيتين:

فلابُدَّ للتناقض بين قضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية وهي:

١- **وحدة الموضوع:** فلا تناقض في: زيد قائم، وعمرو ليس بقائم.

٢- **وحدة المحمول:** فلا تناقض في: زيد كاتب، وزيد ليس بشاعر.

٣- **وحدة الزمان:** فلا تناقض في: زيد صائم، أي: رمضان، وزيد ليس بصائم، أي: شعبان.

٤- **وحدة المكان:** فلا تناقض في: زيد قائم، أي: في المسجد، وزيد ليس بقائم، أي: في السوق.

٥- **وحدة الإضافة:** فلا تناقض في: زيد أبٌ، أي: لعمرو، وزيد ليس بأب، أي: لبكر.

٦- **وحدة القوة والفعل:** فلا تناقض في: أحمد كاتب، أي: بالقوة، وأحمد ليس بكاتب، أي: بالفعل.

٧- **وحدة الجزء والكل:** فلا تناقض في: التفاح أصفر، أي: بعضه، والتفاح ليس بأصفر، أي: كله.

٨- **الشرط:** فلا تناقض في: الريح مُبَرِّد للإنسان، أي: إذا كان بارداً، والريح ليس بمُبَرِّد للإنسان، أي: إذا كان حاراً.

ثالثاً: العكس المستوي:

أ- **تعريف العكس المستوي:** هو تبديل طرفي القضية المرتبين طبيعياً بأن يصير الأول ثانياً، والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم.

<u>شرح التعريف:</u>

يقصد بـ(بقاء الصدق) أنَّه إذا كانت قضية الأصل صادقة كانت قضية العكس كذلك؛ لأنَّ العكس لازم القضية، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم، وليس المراد صدقهما في الوقع.

ويقصد بـ(بقاء الكيف) أنَّه إذا كان الأصل موجباً يكون العكس موجباً، وكذلك إذا كان الأصل سالباً يكون العكس سالباً.

مثل: الحديد معدن، عكسها: بعض المعدن حديد.

ونقول: لا شيء من الإنسان بطائر، عكسها: لا شيء من الطائر بإنسان.

لقد جرى التبديل بين الموضوع والمحمول في الأمثلة السابقة، وبهذا التبديل الذي عكسنا فيه حَدَيْ القضية استفدنا حكما جديداً جاء في الأصل عن طريق اللزوم العقلي.

والعكس المعتمد عند المناطقة يجري في القضية التي يقتضي المعنى ترتيب طرفيها، ترتيباً بحيث لو أُزيل لتغير المعنى، كما يُفسر الترتيب الطبيعي أيضاً بأن يكون الطرف الثاني في القضية يتوقف على الأول ولا يتوقف الأول على الثاني، والمترتب بالطبع من القضايا هو القضية الحملية والقضية الشرطية المتصلة.

مثال على القضية الحملية: الفاكهة نافعة، عكسها: بعض النافع فاكهة.

مثال على القضية الشرطية المتصلة: كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة، عكسها: قد يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة.

ونقول أيضاً: لو حضرتَ عندي أُكرمك، عكسها: قد يكون إكرامك لو حضرت عندي.

أما القضية الشرطية المنفصلة فليس بين طرفيها ترتيب طبيعي لذلك لا يعتد بعكسها إذا لا فائدة منه.

مثل: إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً، فإذا بدلنا بين طرفيها وقلنا: إما أن يكون العدد فرداً، وإما أن يكون زوجاً، لم يُسمَّ هذا التبديل عكساً للقضية؛ لأنَّ الترتيب بين طرفيها ليس طبيعياً يقتضيه المعنى بالترتيب ذكرياً يحدده المتكلم.

ب- نتائج العكس في القضايا، وهي أربعة نتائج:

١- القضية الموجبة الكلية وتنعكس موجبه جزئية، فقولنا: كل أنسان حيوان، ينعكس إلى: بعض الحيوان إنسان، ولا ينعكس كلياً؛ لأنَّ المحمول وهو الحيوان يمكن أن يكون أعم من الموضوع فيفصل طرف منه عن الموضوع الذي هو الإنسان في مثالنا، فلا يصحَّ أن يقال: كل حيوان إنسان، إذا من الحيوانات غير إنسان، كالفرس وسائر الأنواع الأخرى.

٢- القضية الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية، مثل: بعض الطير أبيض، تنعكس: بعض الأبيض طير.

٣- القضية السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، مثل: لا شيء من الإنسان بحجر، عكسها: لا شيء من الحجر بإنسان.

٤- القضية السالبة الجزئية، ومثلها السالبة المهمة، لا تنعكس أصلاً لعدم الصدق، مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان، فلا يصح عكسها: بعض الإنسان ليس بحيوان، لعدم الصدق.

المبحث الثامن
مقاصد التصديقات (القياس ولواحقه)

إنَّ مقاصد التصديقات، هي المطلب الأعلى من مباحث علم المنطق، إذ هي العمدة في استحصال المطالب التصديقية، وذلك عن طريق الاستدلال، أي: طلب الدليل، والعمدة في استحصال المطالب التصديقية عند المناطقة القدامى هو (القياس) ويُلحق به الاستقراء والتمثيل.

أولاً: القياس وأقسامه:

أ- تعريف القياس:

١- **القياس في اللغة:** تقدير شيء على مثال آخر، كتقدير الوزن بالكيلو والمسافة بالمتر.

٢- **أما في الاصطلاح فهو:** قول مؤلف من قضيتين أو أكثر متى سُلِّمت لَزِم عنه لذاته قول أخر.

وهذا التعريف يشمل القياس المركب من قضيتين فقط، ويُسمى قياساً بسيطاً، مثل:

- العالم متغير.
- وكل متغير حادث.

فهاتان القضيتان تُسمَّيان: مقدمتي القياس، ومتى سلَّمنا بهما، لَزِم عنهما قضية ثالثة تسمّى نتيجة، وهي:

- العالم حادث.

والتعريف يشمل أيضاً القياس المركب من أكثر من قضيتين، ويُسمى قياساً مركباً، مثل:

- زيد مجتهد.
- وكل مجتهد ناجح.
- وكل ناجح محبوب.
- النتيجة: زيد محبوب.

<u>بيان التعريف:</u>

ومقصود التعريف من: "يلزم عنه لذاته"، إخراج ما كان مؤلفاً من قضايا ولزمه قول آخر لا لذاته، كقياس المساواة، وهو: ما تركب من قضيتين مُتعلِّق محمول أولاهما موضوع الأخرى.

مثل: عمرو مساوٍ لزيد المساوي لبكر، فيكون عمرٌ مساوياً لبكر، فهو وإن لزم عنه قول آخر، لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة أخرى وهي مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء، وتسميته قياس مجازاً.

ومقصود التعريف من: "قول آخر"، هو: النتيجة التي لا يمكن أن تكون عين القياس لاستحالته، ولا إحدى قضاياه للمصادرة، وهو: أخذ الدعوى في الدليل، إذ النتيجة دعوى والقياس دليل؛ فلذا تكون نتيجة القياس قولاً آخر ليس عين القياس ولا إحدى قضاياه.

ب- أنواع القياس:

يُقسم القياس باعتبارات عدة، فمن حيث صورته وهيئته،[1] يُقسم إلى: القياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي.

أمَّا بالنظر إلى مادته[2] التي يتركب منها فيُقسم إلى: برهاني، وجدلي، وخطابي، وشعري، وسفسطي.

أولاً: أقسام القياس بالنظر إلى مادته وهيئته:

يُقسم القياس بهذا الاعتبار إلى: القياس الاقتراني، والقياس الاستثنائي، وكل واحد منهما يُقسم إلى أنواع، وفيما يأتي بيان ذلك:

القسم الأول من أقسام القياس: القياس الاقتراني:

أ- تعريف القياس الاقتراني:

هو ما لم تُذكر فيه النتيجة بالفعل والهيئة، بل بالقوة والمعنى، وتكون أجزاؤها مفرقة فيه، مثل:

- هذا الطالب مجتهد.
- وكل مجتهد شأنه أن ينجح.
- هذا الطالب شأنه أن ينجح.

وسُمِّي هذا بالقياس الاقتراني؛ لاشتماله على أداة لاقتران، وهي: الواو، ويُقسم القياس الاقتراني إلى نوعين: الحملي، والشرطي:

النوع الأول من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الحملي: وهو ما تركب من قضايا حملية صرفة، مثل:

- العدل خير.
- كل خير نافع.
- العدل نافع.

ب- أجزاء القياس وحدوده:

---

(١) المراد بالصورة والهيئة: الهيئة العارضة للأجزاء بعد الترتيب، أي: الهيئة الحاصلة عن الترتيب، الذي هو أن يجعل كل واحد من تلك الأمور في مرتبته، وصورة القياس، هي ترتيب مقدماته بحيث تكون هذه الأولى في الذكر، وهذه الثانية، وهكذا.

(٢) المراد بالمادة: نفس الأمور المرتبة ليُتوصل بترتيبها إلى المطلوب، ومادة القياس يُقصد بها: مقدمات القياس (الكبرى والصغرى) في أنفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها مع بعض.

يتركب القياس من جزئين يُسمَّى كل واحد منهما مقدمة، إحداهما: تُسمّى: (صغرى)، والثانية: تُسمّى: (كبرى)

أما حدوده فثلاثة، وهي:

١- **الحد الأصغر**: وهو الموضوع أو المقدم في نتيجة القياس، وسمي حداً أصغر؛ لأنَّه في الغالب أقل أفراداً من المحمول.

٢- **الحد الأكبر**: وهو المحمول أو التالي في نتيجة القياس، وسمي حداً أكبر؛ لأنَّه في الغالب أكثر أفراداً من الموضوع.

٣- **الحد الأوسط**: وهو المتكرر بينهما، وسُمِّي حداً أوسط؛ لأنَّه واسطة في ثبوت حكم الحد الأكبر إلى الأصغر.

ولابُدَّ في كل قياس من وجود تلك الحدود الثلاثة حيث يكون:

الحد الأصغر في القضية، وهو المقدمة الأولى، وتُذكر أولاً، وتُسمى مقدمة صغرى لاشتمالها على الأصغر.

أمّا الحد الأكبر في القضية، وهو المقدمة الثانية، وهي تُذكر بعد الأولى، فتُسمَّى مقدمة كبرى؛ لاشتمالها على الحد الأكبر.

أمّا الحد الأوسط، فهو المكرر بينهما، أي: يكون موجوداً مع الحد الأصغر في مقدمته، ومع الحد الأكبر في مقدمته؛ لأنَّه واسطة بين الاثنين.

أما نتيجة قياس فهي قضية ثالثة تنتج عن المقدمتين، وتُسمَّى دعوى إذا سُلِّم بها، ومطلوباً إذا طُلب الاستدلال عليها.

ويندرج الحد الأصغر في الأكبر بواسطة الحد الأوسط عند الإنتاج في القياس وبه يسقط الحد الأوسط، ولكي تصل الفكرة لابد من أمثلة تبين تلك الحدود الثلاثة.

مثال:

كل جسم مؤلف. (مقدمة صُغرى).

وكل مؤلف محدث. (مقدمة كُبرى).

فهاتان القضيتان تسميان قياساً، ويلزم منهما:

فكل جسم محدث. (نتيجة)

فهذا القياس مركب من مقدمتين وكل مقدمة تشتمل على موضوع ومحمول، فيكون مجموع الآحاد التي تنحل إليها هذه المقدمات أربعة، إلا أنَّ واحداً منها مكرر، وهو الحد الأوسط (محدث)، فالمجموع إذا ثلاثة، وهو أقلّ ما ينحل إليه القياس، فإذا عرفت انقسام كل قياس إلى ثلاثة أمور مفردة فاعلم أنَّ هذه المفردات تسمى حدوداً، ولكل واحد من الحدود الثلاث اسم مفرد يتميز عن غيره .

إذا لابُدَّ من تصور المسألة في قولنا: (كل جسم مؤلف)، و(كل مؤلف محدث)، فالجسم هو الحد الأصغر، وتُسمَّى المقدمة التي تضمنته (مقدمة صُغرى)، و(المُحدَث) هو الحد الأكبر، وتُسمَّى المقدمة التي تضمنته (مقدمة كُبرى)، و(المؤلف) هو الحد الأوسط، وإذا علمنا أنَّ الحد الأوسط يحذف؛ لأنَّه مكرر في المسألة بقي التقاء الحدين الواقعين على الطرفين وهو المطلوب أولاً، والنتيجة أخراً وهو قولنا: فكل جسم محدث.

مثال آخر: قولنا: كل مُسْكر خمر، وكل خمر حرام، فيلزم منه: أنَّ كل مُسْكر حرام.
فالمسكر والخمر والحرام حدود القياس، فالمُسْكر هو الحد الأصغر، والحرام هو الحد الأكبر، والخمر هو الحد الأوسط، وعندما نحذف الحد الأوسط وهو: (الخمر)، تكون النتيجة: كل مُسْكر حرام.

ج- أشكال القياس الاقتراني الحملي وضروبه:

تعريف الشكل: هو الهيئة الحاصلة للقياس من اقتران الحد الأوسط بالحدين الأصغر والأكبر.

تعريف الضرب: هو الهيئة الحاصلة للقياس من جهة كم (أي الكلية والجزئية) المقدمتين وكيفهما (أي الإيجاب والسلب).

وللقياس الاقتراني أربعة أشكال، ولكل منها ضروب منتجة، لابُدَّ من معرفتها لكي تكتمل الفائدة:

١- الشكل الأول:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس محمولاً في المقدمة الصغرى، وموضوعاً في المقدمة الكبرى، مثل:

- كل مؤمن **كريم**. (مقدمة صغرى)
- ولا **كريم** مذموم. (مقدمة كبرى)
- لا مؤمن مذموم. (النتيجة)

ضروب الشكل الأول المنتجة:

لهذا الشكل أربعة ضروب منتجة وهي:

١- المركب من موجبتين كليتين: ينتج موجبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ك م)
كل كريم محبوب	وكل محبوب سعيد	فكل كريم سعيد

٢- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)
كل مؤمن كريم	ولا كريم مذموم	لا مؤمن مذموم

مثال آخر:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)

كل إنسان يتنفس	ولا واحد من الحجارة يتنفس	لا أحد من الناس بحجر

٣- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج م)
بعض الطلاب مجتهد	وكل مجتهد ناجح	بعض الطلاب ناجح

٤- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض المعدن ذهب	ولا ذهب بحديد	ليس بعض المعدن بحديد

<u>ملاحظة:</u>

إنَّ هذا الشكل بديهي الإنتاج، فهو لا يحتاج في إنتاجه إلى نظر ودليل، كما يمكن إنتاج جميع أنواع القضايا بواسطته، فهو الشكل الوحيد الذي ينتج القضية الكلية الموجبة، والتي تفيد في العلوم ذات القوانين الكلية؛ ولذا فهو يعتبر أكمل الأشكال وأشرفها.

٢- الشكل الثاني:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس محمولاً في مقدمتيه، الصغرى والكبرى، مثل:

- كل مجتهد **<u>ناجح</u>**. (مقدمة صغرى)
- ولا مهمل **<u>بناجح</u>**. (مقدمة كبرى)
- ولا مجتهد بمهمل. (النتيجة)

ضروب الشكل الثاني المنتجة:

ولهذا الشكل أربعة ضروب منتجة، وهي:

١- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)
كل تقي مخلص	ولا خائن بمخلص	لا تقي بخائن

٢- المركب من صغرى سالبة كلية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: سالبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك س)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ك س)
لا غادر محبوب	وكل كريم محبوب	لا غادر بكريم

٣- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ك س)

بعض الناس مستهتر	ولا عاقل بمستهتر	ليس بعض الناس بعاقل

٤- المركب من صغرى سالبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج س)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج س)
ليس كل الناس أعزاء النفس	وكل مؤمن عزيز النفس	ليس كل الناس بمؤمن

٣- الشكل الثالث:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس موضوعاً في مقدمتيه الصغرى والكبرى، مثل:

- كل **عنب** فاكهة. (مقدمة صغرى)
- وكل **عنب** لذيذ. (مقدمة كبرى)
- بعض الفاكهة لذيذة. (النتيجة)

ضروب الشكل الثالث المنتجة:

ولهذا الشكل ستة ضروب منتجة، وهي:

١- المر كب من موجبتين كليتين، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج م)
كل إنسان جسم	وكل إنسان حيوان	بعض الجسم حيوان

٢- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
كل تفاح فاكهة	ولا شيء من التفاح ببرتقال	ليس بعض الفاكهة ببرتقال

٣- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض الحيوان إنسان	وكل حيوان حاسٌّ	بعض إنسان حاسٌّ

٤- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض الحيوان إنسان	ولا شيء من الحيوان بجماد	بعض الإنسان ليس بجماد

٥- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى موجبة جزئية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ج م)	النتيجة: (ج م)
كل مؤمن كريم	وبعض المؤمن عربي	بعض الكريم عربي

٦- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة جزئية، ينتج: سالبه جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ج س)	النتيجة: (ج س)

كل مكلف مسؤول	وليس كل مكلف بشقي	ليس كل مسؤول بشقي

٤- الشكل الرابع:

وهو ما كان الحد الأوسط في القياس موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، مثل:

- كل **خائن** مذموم. (مقدمة صغرى)
- وبعض المتخاذلين **خائن**. (مقدمة كبرى)
- بعض المذموم متخاذل. (النتيجة)

ضروب الشكل الرابع المنتجة:

ولهذا الشكل خمسة ضروب منتجة، وهي:

١- المركب موجبتين كليتين، ينتج: موجب جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ج س)
كل عادل محبوب	وكل تقي عادل	بعض المحبوب تقي

٢- المركب صغرى موجبة كلية، وكبرى موجبة جزئية، ينتج: موجبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ج م)	النتيجة: (ج م)
كل مجد مجتهد	بعض الطلاب مجد	بعض الطلاب مجتهد

٣- المركب من صغرى سالبة كلية، وكبرى موجبة كلية، يُنتج: سالبة كلية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك س)	المقدمة الكبرى: (ك م)	النتيجة: (ك س)
لا تقي مهان	وكل خيِّر تقي	لا مهان بخيِّر

٤- المركب من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ك م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
كل مخلص محبوب	ولا خائن بمخلص	ليس كل محبوب بخائن

٥- المركب من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، ينتج: سالبة جزئية، مثل:

المقدمة الصغرى: (ج م)	المقدمة الكبرى: (ك س)	النتيجة: (ج س)
بعض العلماء تقي	ولا ملحد بعالم	ليس بعض التقي بملحد

النوع الثاني من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الشرطي:

أ- **تعريفه:** وهو ما تركب من قضايا شرطية فقط، أو شرطية وحلمية، مثل:

- الاسم كلمة.
- والكلمة إمَّا مبنية أو معربة.
- فالاسم إمَّا مبني أو معرب.

ب- أقسام القياس الاقتراني الشرطي:

يُقسم القياس الاقتراني الشرطي إلى خمسة أقسام:

١- ما تركب من شرطيتين متصلتين، مثل:

- كلما أشرقت الشمس طلع النهار. (مقدمة صغرى)
- وكلما طلع النهار غابت النجوم. (مقدمة كبرى)
- كلما أشرقت الشمس غابت النجوم. (النتيجة)

٢- ما تركب من شرطيتين منفصلتين، مثل:

- كل جسم إمَّا نامٍ وإمَّا غير نامٍ. (مقدمة صغرى)
- وكل نامٍ إمَّا حيوان أو نبات. (مقدمة كبرى)
- كل جسم إمَّا غير نام وإمَّا حيوان أو نبات. (النتيجة)

٣- ما تركب من شرطية متصلة وحملّية، مثل:

- كلَّما كان هذا ذهباً كان معدناً. (مقدمة صغرى)
- وكل معدن يتمدد بالحرارة. (مقدمة كبرى)
- كلَّما كان هذا ذهباً فإنَّه يتمدد بالحرارة. (النتيجة)

٤- ما تركب من شرطية منفصلة وحملّية ، مثل:

- كل عدد إمَّا فرد وأما زوج. (مقدمة صغرى)
- وكل زوج فهو منقسم بمتساويين. (مقدمة كبرى)
- كل عدد إمَّا فرد إمَّا منقسم بمتساويين. (النتيجة)

٥- ما تركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة، مثل:

- كلَّما كان هذا ناطقاً كان أنساناً. (مقدمة صغرى)
- وكل إنسان إمَّا ذكر وإمَّا أنثى. (مقدمة كبرى)
- كلَّما كان هذا ناطقاً كان إمَّا ذكرً وإمَّا أنثى. (النتيجة)

ملاحظة:

الأشكال الأربعة التي سبق ذكرها في القياس الاقتراني الحملي تجري في هذا القياس الاقتراني الشرطي.

القسم الثاني من أقسام القياس: القياس الاستثنائي:

أ- تعريف القياس الاستثنائي: هو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل – أي بمادتها وصورتها – على أنَّها جزءٌ من مقدمة في القياس.

وسمِّي شرطياً؛ لاشتماله في مقدمته الأولى على قضية شرطية، واستثنائياً؛ لوجود أداة الاستثناء فيه.

مثال ما ذُكرت فيه النتيجة:

كلما كانت الشمس طالعة **فالنهار موجود.** (مقدمة كبرى)

ولكن الشمس طالعة. (مقدمة صغرى)

فالنهار موجود. (النتيجة)

ومثال ذُكرت فيه نقيض النتيجة

إن كانت الشمس طالعة **فالنهار موجود.** (مقدمة كبرى)

لكن الشمس غير طالعة. (مقدمة صغرى)

فالنهار غير موجود. (النتيجة)

ملاحظة: مما تقدم نعلم أنَّ القياس الاستثنائي يتركب من مقدمتين:

الأولى: شرطية (متصلة أو منفصلة) وتُسمَّى مقدمه كبرى.

الثانية: جملة استثنائية، وتُسمَّى مقدمة صغرى.

ب- أنواع القياس الاستثنائي:

يُقسم القياس الاستثنائي إلى نوعين:

١- **القياس الاستثنائي المتصل:** وهو ما كانت مقدمته الكبرى قضية شرطية متصلة لزومية، مثل، قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾. (مقدمة كبرى)

لكنهما لم تفسُدا. (مقدمة صغرى)

فليس فيهما آلهة إلا الله. (النتيجة)

٢- **الاستثنائي المنفصل:** وهو ما كانت مقدمته الكبرى قضية شرطية منفصلة، مثل:

الثوب إمَّا أحمر وإمَّا أخضر. (مقدمة كبرى)

لكنه أحمر. (مقدمة صغرى)

فهو ليس بأخضر. (النتيجة)

ثانياً: لواحق القياس:

هناك أمور تُعدُّ من لواحق القياس، منها: الاستقراء، والتمثيل، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- الاستقراء:

١- **تعريف الاستقراء:** هو الحكم على كلي لوجوده في جميع جزئياته، أو بعضها.

مثل: الإنسان يُحرك فكَّه الأسفل عند المضغ، والبهائم تحرك فكَّها الأسفل عند المضغ، والسباع تحرك فكَّها الأسفل عند المضغ.

النتيجة: كل حيوان يُحرك فكَّه الأسفل عند المضغ.

ب- أنواع الاستقراء:

يُقسم الاستقراء إلى نوعين:

١- **الاستقراء التام:** وهو الحكم على الكلي بعد تتبع جميع جزئياته، ويفيد اليقين.

مثل الحكم بأنَّ: كل جسم يشغل حيِّزاً من الفراغ، فإنَّه بالاستقراء وُجِد: أنَّ النبات يشغل حيزاً من الفراغ، كذلك الحيوان، وكذلك المعدن، .. الخ. النتيجة: كل جسم يشغل حيِّزاً من الفراغ.

٢- **الاستقراء الناقص:** وهو الحكم على الكلي بعد تتبع معظم جزئياته، ويفيد الظنّ لجواز وجود بعض جزئياته لم التي لم تُستقرأ تخالف في حكمها الجزئيات المتتبعة.

مثل الحكم بأنَّ: المعدن جسم صلب، إذا استقرانا الصلابة في كل من الذهب والفضة والنحاس، ولم تُستقرأ في الزئبق المعدن السائل.

ب- قياس التمثيل:

١- **تعريف قياس التمثيل:** هو إثبات حكم في جزئي؛ لثبوته في جزئي آخر، لمعنى مشترك بينهما.

مثل: النبيذ كالخمر في الإسكار، والخمر حرام، فالنبيذ حرام.

وقد اطلق عليه المناطقة تمثيلاً، والفقهاء قياساً، والمتكلمون استدلالاً بالشاهد على الغائب.

٢- كيفية الاستدلال بالتمثيل:

إنَّ الاستدلال بالتمثيل يتم بأسلوبين: الدوران، والترديد.

الأول: الدوران: ويقال له: (الطرد والعكس)، وهو اقتران الشيء مع غيره وجوداً وعدماً، فيقال مثلاً: الحرمة دائرة مع الإسكار وجوداً وعدماً، أمَّا وجوداً ففي الخمر، وأما عدماً ففي سائر الأشربة المباحة.

الثاني: الترديد: ويقال له: (السبر والتقسيم)، وهو حصر أوصاف الأصل وإبطال صلاحية بعضها في التعليل لتنحصر العلة في الباقي، فيقال مثلاً:

علة الحرمة في الخمر إمَّا الإسكار، وإمَّا اللون، وإمَّا السيلان،

وكل من الوصف الثاني والثالث لا يصح، لوجودهما في بعض الأشربة الأخرى وليست حراماً، فيَتعيَّن أن تكون العلة هي: الإسكار دون غيرها.

٣- أركان التمثيل:

وهي التي يلزم توافرها ليصحَّ الاستدلال به.

١- **الأصل:** وهو الأمر المُشبَّه به والمعلوم ثبوت الحكم له، كالخمر في قولنا: النبيذ كالخمر في الإسكار، والخمر حرام، فالنبيذ حرام.

٢- **الفرع:** وهو الأمر المُشَبَّه والمراد إثبات حكم الأصل له، كالنبيذ في المثال السابق.

٣- **الوصف الجامع:** وهو الوصف المشترك بين الأصل والفرع، وهو علة المشابهة، وعلة انسحاب حكم الأصل إلى الفرع، كالإسكار في المثال السابق، فهو وصف يشترك به كل من الخمر والنبيذ.

٤- **الحكم:** وهو الحكم الثابت للأصل والمراد إثباته للفرع، كالحرمة في مثالنا.

ثالثاً: أقسام الدليل باعتبار مادته:

سبق أن القياس باعتبار مادته[1] التي يتركب منها يُقسم إلى قياس: برهاني، وجدلي، وخطابي، وشعري، وسفسطي،[2] وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- **القياس البرهاني:** وهو ما تألَّف من اليقينيات.

واليقين: هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، كالاعتقاد بوجود الله تعالى ووحدانيته.

وأصول اليقينيات ستة:

١- **الأوليات:** وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بدون واسطة، مثل: الكل أعظم من الجزء، والنقيضان لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان، فإنَّ من تصور الكل وتصور الجزء، حكم عقله بأنَّ الكل أعظم من الجزء، وتسمى الأوليات بالبديهيات، والحاكم فيها هو العقل وحده بدون واسطة.

٢- **المشاهدات أو المحسوسات:** وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة الحواس الظاهرة أو الباطنة، فالظاهرة مثل: القمر مضيء، والشمس مشرقة، والنار محرقة، والباطنة مثل: الجوع والعطش.

والقضايا التي يُحكم فيها الحواس الظاهرة تسمى: (حسيات)، والتي يُحكم فيها بالحواس الباطنة تسمى: (وجدانيات)، كالحكم بأنَّ: لنا حلماً وغضباً.

٣- **التجريبيات أو المجربات:** وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة تكرار المشاهدة، مثل: حكمنا بأنَّ الأسبرين يُزيل الصداع، والحكم بأنَّ الماء يروي الظمآن.

٤- **الحدسيات:** وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة الحَدْس، مثل: الحكم بأنَّ: نور القمر مستفاد من نور الشمس، بسبب مشاهدة تشكيلاته المختلفة، بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قرباً وبعداً.

والحَدْس: هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب.

٥- **المتواترات:** وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يُجوِّز العقل توافقهم على الكذب.

مثل: سيدنا محمد A ادعى النبوة، وظهرت على يده المعجزة.

والحكم بوجود الأزهر في مصر، بناء على سماعنا من ناس كثيرين يحيل العقل تواطأهم على الكذب.

٦- **النظريات:** وهي القضايا التي يتوقف العلم بها على النظر والدليل، نحو: الله تعالى موجود، والعالم محدث، ومجموع زوايا المثلث يساوي قائمتين.

---

(١) المراد بالمادة: نفس الأمور المرتبة ليُتوصل بترتيبها إلى المطلوب، ومادة القياس يُقصد بها: مقدمات القياس (الكبرى والصغرى) في أنفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها مع بعض.

(٢) وتُسمَّى هذه الأمور: بـ(الصناعات الخمس).

والقياس البرهاني ينقسم باعتبار الحد الأوسط إلى نوعين:

١- **برهان لُمِّي:** وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج.

وسُمِّي (لِمِّيًّا)؛ لأنَّه يفيد اللِّمِّية، أي: العِلِيَّة، إذ يُجاب به عن السؤال بـ(لِم) فيفيد علِّية الحكم على الإطلاق، مثاله: إذا قيل: زيد محموم.

فيقال: لِمَ.

فيُجاب: لأنَّه مصاب بالتهاب.

وكلُّ مصاب بالالتهاب محموم.

٢- **برهان إنِّي:** وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة في ثبوت الأكبر للأصغر في الذهن فقط دون الخارج والواقع.

وسُمِّي (إنِّيًّا)؛ لأنَّه يُنسب إلى: (إنَّ)، أو لأنَّه يفيد إنِّيَّة الحكم أي ثبوته في الذهن، مثل أن يُقال:

محمد مؤمن.

وكل مؤمن يدخل الجنَّة.

محمد يدخل الجنَّة.

ب- **القياس الجدلي:** وهو القياس المؤلف من القضايا المشهورة والمسلمة.

١- **المشهورات:** هي القضايا التي تشتهر بين الناس إمَّا لاشتمالها على مصلحة عامة، كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح، وإمَّا في طباعهم من الرقة، كقولنا: مراعاة الضعفاء محمودة، وإمَّا ما فيهم من الحَمِيَّة، كقولنا: كشف العورة مذموم، وإمَّا لانفعالاتهم من عاداتهم، كقبح ذبح الحيوانات عند الهند، وعدم قبحه عند غيرهم، وإمَّا من شرائع وآداب كالأمور الشرعية وغيرها.

٢- **المسلمات:** فهي القضايا التي تُسلّم من الخصم، فيبني عليها الكلام لإلزام الخصم.

أمثلة على القياس الجدلي:

العدل حسن، وكل حسن جميل، إذن العدل جميل.

إحسانك لعلي من دون بكر ظلم، وكل ظلم قبيح، إذن إحسانك لعلي من دون بكر قبيح.

ففي المثال الأول تألَّف القياس من قضايا مشهورة، أمَّا في المثال الثاني فتألَّف القياس من قضايا لو سلمها الخصم أُلزم بالنتيجة.

ج- **القياس الخطابي:** هو ما تألَّف من قضايا المقبولة أو المظنونة.

١- **المقبولات:** هي القضايا المأخوذة ممن يعتقد فيه كالعالم والولي.

٢- **المظنونات:** هي التي تُدرك إدراكاً راجحاً.

والغرض من القياس الخطابي ترغيب الناس فيما ينفعهم من: تهذيب الأخلاق، وأمر الدين والدنيا، كما يفعله الوعاظ والخطباء.

د- **القياس الشعري:** هو ما تألَّف من القضايا الخيالية، والغرض منه الترغيب أو الترهيب والتنفير.

ومن أمثلته للترغيب في الشيء: دواء السعال لذيذ الطعم، وكل ما كان كذلك مرغوب فيه، إذا دواء السعال مرغوب فيه.

فمثل هذا القياس يُوجد في النفس انبساطاً، ورغبة في تناوله.

ومن أمثلته للتنفير من الشيء: العسل مرُّ المذاق مقيِّئ، وكل ما كان كذلك قبيح التناول، إذا العسل قبيح.

فمثل هذا القياس يُوجد عند النفس انقباضاً ونفرة من تناول العسل.

هـ- **القياس السفسطي:** هو ما تألَّف من القضايا الوهمية الكاذبة، التي يحكم بها الوهم في غير المحسوسات أو من القضايا الشبيهة بالحق من جهة الصورة أو من جهة المعنى، والغرض منه مغالطة المناظر.

ومن أمثلة القياس السفسطي قضاياه وهمية، قولنا: العقل موجود، وكل موجود متحيِّز، فالعقل متحيِّز.

ومن أمثلة القياس السفسطي قضاياه شبيه بالحق من جهة الصورة، أي من حيث لفظه، كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: إنَّها فرس، وكلُّ فرس صهال، إذا هذه الصورة صهالة.

ومن أمثلة القياس السفسطي قضاياه شبيه بالحق من جهة المعنى، قولنا: كل برتقال وتفاح فهو برتقال، وكل برتقال وتفاح فهو تفاح، إذن بعض البرتقال تفاح، فالغلط هنا ناشئ من عدم وجود الموضوع في المقدمتين.